

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

فوائد :

الأولى - قال ابنُ جنى في الخصائص : اللغاتُ على اختلافها كلُّها حجةٌ ألا ترى أن لغةَ الحجاز في إعمال ما ولغةَ تميم في تَرْكِهِ كلُّ منهما يَقْبَلُهُ القياسُ فليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبها لأنها ليست أحقَّ - بذلك من الأخرى لكن غايةُ مَا لَكَ في ذلك أن تتخيَّرَ إحداهما فتقوَّيها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدُّ نسباً بها فأما ردُّ إحداهما بالأخرى . فلا .

ألا ترى إلى قوله (نزل القرآنُ بسبع لغاتٍ كلُّها شافٍ كافٍ) هذا إذا كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين فإن قلَّت إحداهما جدًّا وكثرت الأخرى جداً أخذتَ بأوسعها روايةً وأقواهما قياساً . ألا ترى أنك لا تقول : المال لك ولا مررت بك قياساً على قول قُضَاعَةَ المال له (ومررت به) ولا أكرمَ مُتَكَشِّ قِياساً على قول من قال : مررت بكش فالواجبُ في مثل ذلك استعمالُ ما هو أقوى وأشيع ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مُخْطِئاً لكلام العرب فإن الناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ لَكِنَّهُ مَخْطِئٌ لأجود اللغتين فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ولا منكَّر عليه . انتهى .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل : كلُّ ما كان لغةً لقبيلة قيسَ عليه . وقال أيضاً : إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادَّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادَّة فيتأوَّل أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلَّم إلا بها فلا تأويل . ومن ثم رُدَّ تأويل أبي على قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ على أن فيها ضمير الشأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة بني تميم .

وقال ابن فارس : لغةُ العرب يُحْتَجَّجُ بها فيما اختلف فيه إذا كان التنازع في اسم أو صفة أو شيء مما تستعمله العرب من سُنَنِها في حقيقةٍ أو مجاز أو ما أشبه